سياسة الفاعلين الإقليميين: تنابذ بنيوي وتعاون قسري

النحو الذي سوف تنحلّ به عُقد الصراع في سورية يؤثر على الأطراف الإقليمية تأثيراً مباشراً، ويجد كل محور نفسه واقعاً بين خيارات متضاربة تجبره على أخذ موقف ولو كان له تبعات يرجو الفكاك منها.

دخل المشرق العربي مع بداية ثورات الربيع العربي حقبة جديدة تستدعي إعادة ترتيب مناطق نفوذ القوى الدولية والإقليمية بعد انحسار النظام الإقليمي التقليدي ونشوء دوائر نفوذ وفاعلية مستحدثة يتناسب حجم تأثيرها مع التموضعات الجيوسياسية في نظام جديد قيد التشكل، وهو النظام الذي تتسم بيئته بتعدّد الصراعات واختلاف أنواعها وشدة حدتها وصعوبة إدارتها وضبطها. وأهم تلك الدوائر هي:

- الدائرة الخليجية الممثلة في مجلس التعاون الخليجي وما كان يشتهر باسم محور الاعتدال، وتبرز فيها المملكة العربية السعودية كقوة أساسية، ولا سيما بعد انحسار الدور المصري كلاعب أساسي لأسباب تتعلق بظروفه المحلية وطبيعة التوجهات السياسية للسلطة العسكرية الحاكمة.
- الدائرة التركية وشبكة تحالفاتها السياسية مع القوى والمكونات المحلية في الوحدات السياسية المجاورة والتي لاتزال تخوض صراعات التغيير ضد الأنظمة السياسية الحاكمة.
- الدائرة الإيرانية وأذرعها السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وسورية ولبنان واليمن وبعض دول الخليج.

ترتبط إعادة ترتيب ورسم دوائر النفوذ بشكل أساسي على مآلات عدة قضايا مشرقية أهمها القضية السورية المتسمة بسيولات جيوسياسية هامة تؤثر في عملية تشكل النظام الإقليمي الجديد. تأثيراً كبيراً.

مداليل التوجهات الجديدة للخارجية السعودية

تعيد المملكة العربية السعودية النظر في سياساتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية وذلك بناءً على أولويتين، الأولى: صيانة أمن الخليج العربي القومي خاصة بعد "القلاقل الإقليمية" التي أفرزتها سياسة إخماد الربيع العربي، بالإضافة إلى تنامي خطر الجماعات الجهادية العابرة للحدود. وتتمثل الأولية الثانية بضرورة الدفع السياسي والاقتصادي لتطويق وتحجيم النفوذ الإيراني المتنامي خاصة مع ما يشهده المشرق العربي من التقارب الأميركي الإيراني.

وبناءً على تلك التوجهات يمكن تحديد الأولويات السعودية في الملف السوري في عدة نقاط أهمها **دعم المعارضة السورية** ذات الأيديولوجيات غير الصلبة، وتوحيد قنوات دعمها وتوافقها بما يسمح لها بقبول أكبر في الساحة الإقليمية والدولية. وإضافة يجري السعي إلى **تبنّي كافة السبل السياسية التي تعزّز فرصة تغيير السلطة الحاكمة** في دمشق، وخاصة بعد انتفاء أسباب تلاقي المصالح من جهة، ولما يشكله بقاء تلك السلطة من خسارات استراتيجية للملكة من جهة ثانية. ويتطلب

ذلك **ضبط عملية التغيير السياسي بين المكونات الوطنية** لضمان عدم حدوث انزياحات جيواستراتيجية تؤثر على المحيط السوري. وكل ما سبق يُفضي بطبيعة الحال إلى تحقيق أولويتها الأكثر إلحاحاً وهي **تقليص نفوذ إيران في سورية** وتحجيم طموحاتها الاستراتيجية، والحدّ من فاعليتها في دعم الأسد.

وتواجه السعودية في سعيها لتحقيق هذه الأولويات عدة تحديات على رأسها عدم التوافق بين سياساتها وسياسات واشنطن، ونمو البيئة الحاضنة للتطرّف الديني في العراق وسورية، إلا أن تأزّم الوضع الإقليمي وتأخّر الحسم في ملفات المنطقة الساخنة يهيّئ للمملكة فرصاً كامنة يمكن استغلالها في تحسين تموضعها السياسي. وتتطلع الرياض في المرحلة القادمة إلى لعب دورٍ احتوائي وتوافقي في الإقليم المشرقي، وإحياء علاقتها مع شركائها التقليدين وتحسين علاقاتها مع القوة الإقليمية السنية.

أولويات الفاعل التركي حيال الملف السوري

تنامت أهمية دور الفاعل التركي في التأثير على الملف السوري نظراً لعدة عوامل ترتبط بشكل رئيسي بالامتداد الجغرافي المشترك مع سورية وما يرتبط به من ملفات أمنية ولوجستية وإنسانية، بالإضافة إلى العلاقات الإيجابية التي تربطها مع معظم المكونات المعارضة السورية سواء السياسية منها أو العسكرية، ناهيك عن دور تركيا الرئيس بما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحدّ من تدفق المقاتلين الأجانب.

ولا تزال الإطاحة بالنظام الحاكم بدمشق أولوية بارزة في السياسة التركية، فبقاؤه في الحكم يسهم في زيادة الاضطرابات المجتمعية وعدم الاستقرار في سورية، الأمر الذي يؤثر على المصالح الأمنية والجيوسياسية التركية. وستعمل في هذا السياق على الاستمرار في دعم المقاومة المسلحة السورية على نحو آو آخر وبدرجات متفاوتة بحسب الظروف الدولية، كما أنها ستشكّك وتشتكي من أي استراتيجية تحارب "تنظيم الدولة" وتستثني ضرب نظام الحكم في سورية. وتتجلّى جدّية أنقرة في هذا الخيار في دفعها نحو إنشاء مناطق آمنة داخل حدود سورية لتكون ملاذاً للنازحين، ولتوفّر عملياً قاعدة انطلاق للمقاومة المسلحة بالقرب من الحدود التركية.

وأما بما يتعلّق بالملفات السورية ذات التأثير المباشر على الشؤون الداخلية التركية، فتأتي أولوية وقف توافد لاجئين جدد إليها على رأس أولوياتها. وتعدّ المناطق الآمنة التي تسعى أنقرة لإنشائها حلًّا مناسباً لهذه الإشكالية، إذ تساعد في تخفيف التوترات المحلية وسحب إمكانية تطويع تركيا تحت وطأة ملف اللجوء من يد الفاعلين الدوليين والإقليميين. كما أنها ستكثّف جهودها للحيلولة دون حدوث ارتدادات تؤثر سلباً على عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي عرقلة أية سياسات تفضي لتمكين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في عفرين وعين العرب/ كوباني ومنطقة الجزيرة السورية، ولا سيما بعد التقارب الأمريكي الكردي بعد أحداث عين العرب/ كوباني.

خيارات السياسة الإيرانية وحدودها

تسعى إيران لتحقيق عدة أهداف تسهم في ضمان مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وذلك عبر استثمار سيطرتها على نظام الأسد، وفي مقدمة هذه الأهداف تدعيم أسباب المحافظة على نفوذها في الدولة السورية سواءً في ظل حكم الأسد أو في حال رحيله. كما ترغب طهران بالتغلغل في عمليات التفاوض الدولية مع نظام الأسد، ومحاولة امتلاك أوراق اللعبة السياسية وتعزيز الحضور الإيراني كعنصر إنجاح لأي تسوية.

واختارت إيران أخيراً الولوج العسكري النوعي في الجبهات الداخلية في سورية لتحقيق غايتين. الأولى: التوجيه والاستشارة، والثانية: السيطرة على العقد الجيوسياسية المهمة خاصة على الحدود اللبنانية والأردنية. كما تعمل إيران على تعزيز الممارسات الطائفية في الوقت نفسه الذي تهاجمه إعلامياً لحفز الأطراف غير المنظمة لتبني سياسة التطرف وخلق بيئة مواتية للإرهاب، مما من شأنه نقل الصراع من صراع سلطة وثوار إلى صراع دولة ضد الإرهاب.

تدرك طهران ضرورة تصدير صور انضباط ميلشياتها وإظهار التزامها بقرار إيران السياسي لكي يرشّحها لمحاربة "الإرهاب" و"حماية حدود إسرائيل" بهدف عدم السماح لقوى المقاومة المسلحة بالمشاركة في المعادلة الأمنية الإقليمية، سواءً عبر عدم إتاحة الفرص لهذه القوى بممارسة وظائف سياسية أو عبر محاولة إزالة تواجدها على خطوط التماس مع حدود دول الجوار أو تنظيم الدولة.

وتصطدم الطموحات الإيرانية بمجموعة معطيات موضوعية تزيد من أعباء وتكاليف سلوكها السياسي والاقتصادي والعسكري، وتتمثل في تمدّدها السياسي والعسكري في بيئات رافضة لها، وفي عدم قدرتها على ضبط وإدارة جهات متعددة، خاصة في ظل عدم قدرة طهران على معالجة انتكاساتٍ اقتصادية جرّاء العقوبات الدولية وانخفاض سعر النفط. ناهيك عن ظهور صراعات بينية عسكرية بين الأذرع الإيرانية في الجغرافية السورية الناجم عن تضارب المصالح بين حزب الله اللبناني والميليشيات العراقية من جهة والقوات الموالية السورية من جهة أخرى، مع ملاحظة تزايد حدية الخلافات ذات المنشأ الديني بين الميليشيات الشيعية والتجمعات العسكرية "العلوية".

تنذر أولويات الفاعلين الإقليمين في الملف السوري وخيارتهم السياسية بطبيعة المشهد السياسي والعسكري للملف السوري، الذي سيبقى مرشحاً لمزيدٍ من التأزم والحدية العسكرية، وستبقى ملامح الانفراج مرهونة بمدى نضوج الترتيبات الإقليمية الآخذة بالتشكل، ومدى قدرتها على تحقيق الفاعلية المرجوة. فتحول التلاقي السعودي التركي إلى تحالف استراتيجي، سيزيد من فرص تحسين التموضع إقليمياً وبشكل عاملاً صاداً لدائرة النفوذ الإيرانية المتمددة والتي تسعى لتمكين أذرعها السياسية والعسكرية وتسويقها إقليمياً.